

تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر بواسطة القطاع النفطي Challenges of economic development in Algeria through the oil sector

بن عوالي خالدية (*)
المركز الجامعي بأفلو (الجزائر)
khaldiabenaouali_27@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2019-12-04 تاريخ القبول للنشر: 2020-09-23



ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر بواسطة القطاع النفطي، وهذا عن طريق الوقوف على أهم التحديات التي تواجه التنمية بواسطة هذا القطاع، نتيجة باعتباره القطاع الرئيسي في الجزائر و هذا بسبب تمويله للتنمية الاقتصادية عن طريق ما يدره من عوائد مالية، لها الفضل في تحريك عجلة التنمية في الجزائر كون هذا الأخير بلديريعي يعتمد بالدرجة الأولى على ما يدره النفط من عوائد مالية، هذا بالإضافة إلى اقتراح مجموعة من الحلول من أجل تفادي هذه التحديات والوقوف بالتنمية الاقتصادية للجزائر في مختلف القطاعات.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، القطاع النفطي، الجزائر، الإيرادات النفطية.

Abstract:

The study aims at highlighting the challenges of economic development in Algeria through the oil sector, by identifying the most important challenges facing development through this sector, as a result of its financing of economic development through its financial returns. The country is a country that depends primarily on the financial returns of oil, and it also proposes a package of solutions to avoid these challenges and to address the economic development of Algeria in various sectors.

Key words: economic development, oil sector, Algeria, oil revenues.

مقدّمة:

تنبع أهمية النفط في الجزائر من خلال توفيره لإيرادات مالية تعتبر ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية. ولقد لعب النفط دورا رئيسيا في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ استقلال الجزائر خاصة بعد تأميمه سنة 1971، وقد جاءت أهمية النفط باعتباره سلعة أساسية في الصناعة ولها أثر فعال على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، ويعتبر مصدر دخل رئيسي للجزائر، إذ يشكل 98% من اجمالي إيراداتها المالية.

وكغيرها من الدول المنتجة للنفط، تستغل الجزائر فوائدها المالية المتأتية من النفط في مسيرتها التنموية، إذ قامت بوضع مجموعة من المخططات التنموية الواسعة تهدف من ورائها إلى تنمية البنية التحتية وتطوير القاعدة الهيكلية للاقتصاد الوطني، و إلى المساهمة في ترقية الحركية الايجابية للاستثمارات الانتاجية والخدماتية العامة والخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية فكان لابد لها من استخدامها للفوائض النفطية من اجل تمويل برامجها التنموية باعتبارها الدخل الوحيد والرئيسي للجزائر.

إشكالية البحث: وانطلاقا مما سبق و للتعرف على أهم محددات التنمية في القطاع النفطي في الجزائر تتطلب منا الإجابة على إشكالية البحث على النحو التالي:

• فيما تكمن محددات التنمية في القطاع النفطي في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق الأهداف الآتية:

- محاولة الوقوف على المفاهيم العامة الخاصة بالتنمية
- التعرف على أهم التجارب الدولية في مجال التنمية
- إلقاء نظرة على دور النفط في مجال التنمية في الجزائر
- التحديات التي تواجه التنمية في القطاع النفطي في الجزائر

منهجية الدراسة: لمعالجة الموضوع وللإجابة على الإشكال السابق، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ونقسم الإطار العام للموضوع ونحدد من خلاله المفاهيم النظرية للتنمية.

ولمعالجة الموضوع وللإجابة على تساؤلات الدراسة نعتد على الخطة التالية :

أولا- الجانب النظري: استعراض نظري حول التنمية الاقتصادية:

ثانيا- الجانب التطبيقي: دراسة حول محددات التنمية في القطاع النفطي في الجزائر بين التحديات والأفاق.

المبحث الأول: استعراض نظري حول التنمية الاقتصادية:

سوف أحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى استعراض نظري حول التنمية الاقتصادية وهذا من خلال التعرض إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، و كذلك القيام باستعراض تجارب دولية ناجحة في التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

من خلال هذا المطلب سنتناول كل من تعريف التنمية، أهمية التنمية، متطلبات التنمية، قياس التنمية ومحددات التنمية.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

تتعدد تعاريف التنمية، فيعرفها البعض: " بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم". هذا الانتقال يقتضي إحداث عديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. ويعرفها آخرون بأنها "العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي".¹ كما تعرف أيضا على أنها " ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغيير الحضاري في مجتمع ما"، أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير مقصود وموجه، له مواصفات معينة يهدف إشباع الحاجات.²

الفرع الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية ما يلي:³

- 1- زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- 2- توفير فرص عمل للمواطنين.
- 3- توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
- 4- تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
- 5- تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- 6- تسديد ديون الدولة.
- 7- تحقيق الأمن القومي.

الفرع الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية

تتمثل متطلبات التنمية في: ⁴

- 1- التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.

- 2- الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.
- 3- توفير الموارد البشرية المتخصصة.
- 4- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
- 5- توفير الأمن والاستقرار.
- 6- نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

الفرع الرابع: قياس التنمية الاقتصادية

يعتبر النمو الشرط الأول لحدوث التنمية، حيث لولاه لظل المجتمع عاجزا عن تلبية حاجيات سكانه المختلفة، وهي تتطلب إضافة لذلك مجموعة من التغيرات الهيكلية والتوزيعية التي تمس الجوانب الاقتصادية للأفراد، والتي تتلخص في الآتي:⁵

- قدرة الاقتصاد الوطني على توليد زيادة سنوية مقبولة في الناتج الوطني الإجمالي (GNP).
- معدل نمو متوسط الدخل الفردي (GNI per Capita).
- معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي للفرد (النمو النقدي في متوسط نصيب الفرد – معدل التضخم).
- ضرورة تبني استراتيجيات التصنيع السريع والتي غالبا ما حدثت على حساب التنمية الزراعية والريفية.

إضافة إلى المؤشرات الاقتصادية هناك مؤشرات غير اقتصادية لابد من توافرها لحدوث التنمية نذكر منها: التعليم، الصحة، التغذية، الحرية من الاستعباد، تقدير الذات واحترامها، القدرة على العيش

الفرع الخامس: محددات التنمية الاقتصادية

تتمثل محددات التنمية في عدد من المحددات التي يمكن تقسيمها إلى:⁶

- 1- محددات داخلية: متعلقة بالدولة نفسها من طبيعة ومستوى ومدى تطور الدولة وإمكانياتها وظروفها التطويرية مثل: العقبات الاقتصادية والتي تتمثل في تواجد الحلقات المفرغة ونقص وندرة رأس المال وضيق الأسواق المحلية، وكذلك العقبات الاجتماعية التي تتمثل في التضخم السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية وتأخير البيئة الاجتماعية.

2- محددات خارجية: مرتبطة وناجمة عن طبيعة الظروف الدولية السائدة ونوع العلاقات الخارجية للدول المتخلفة مع الدول الأجنبية اقتصادياً وتجارياً ومالياً ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري.

المطلب الثاني: تجارب دولية في مجال التنمية الاقتصادية

هناك مجموعة من الدول التي كانت لها تجارب جد ناجحة في مجال التنمية الاقتصادية نذكر منها:

الفرع الأول: نموذج النمو في الاقتصاديات النفطية (دول الخليج):

لم تتخذ دول مجلس التعاون الخطوات اللازمة من السياسات السليمة في أوقات الطفرات، لتحويل الاقتصادات من اقتصادات ريعية تعتمد على الاستخراج، و الاستقطاع، والتوزيع، إلى اقتصادات تعتمد على العمل والإنتاج، وتنوع الأنشطة والصادرات، وتحويل الموارد الطبيعية الناضبة إلى أصول يتولد منها نمو قابل للاستمرار في المدى البعيد، وأهمها رأس المال البشري. فنموذج النمو السائد في دول المجلس يعتمد على مداخيل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد من خلال آلية الإنفاق الحكومي وجزء من هذا الإنفاق استهلاكي متعلق بأجور المواطنين ورواتبهم في القطاع العام، وجزء آخر منه متعلق بالإنفاق الرأسمالي في مشاريع التنمية، والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية، بحيث يشكل هذا النوع من الانفاق تعاقدات القطاع الخاص وأرباحه ونشاط هذا القطاع لا يزال بعد أربعة عقود من تصدير النفط يتركز في ثلاثة مجالات رئيسية وهي: المقاولات، الخدمات، تجارة الاستيراد والترويج للمنتوج الاجنبي من خلال نظام الوكالة التجارية مع الاستفادة في ذلك من عاملين أساسيين هما الانفاق الحكومي الضخم في أوقات الطفرات النفطية و رخص عوامل الإنتاج وكثافتها⁷.

لقد كان لدول مجلس التعاون الخليجي صلابة بارزة في أثناء الركود العالمي الحاد وانخفاض أسعار النفط، و تعكس هذه الصلابة جزئياً نجاح برامج التنوع الاقتصادي و التنمية التي اضطلعت بها هذه الدول خلال العقدين الأخيرين. وبينما يستمر اعتماد اقتصادات دول المجلس بشدة على إيراداتها من النفط والغاز، إلا أنها تمر بتحول اقتصادي مثير، نتج عنه نمو متزايد في القطاعات غير النفطية. وبالإضافة إلى ذلك، انتهزت الحكومات فرص الطفرة في الإيرادات النفطية خلال الفترة 2003-2008 لبناء مدخرات أجنبية ضخمة. ويعود الفضل في قدرة دول مجلس التعاون الخليجي الى :

➤ تطبيق سياسة مالية مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية من أجل مساندة اقتصادها، يعود إلى النهج المزدوج الذي تسير عليه في إدارة ثروتها النفطية. وتمشيا مع "نظرية الدخل الدائم"

التي غالبا ما يدور الحديث حولها، ادخرت دول المجلس نسبة كبيرة من إيراداتها النفطية في أصول أجنبية (وذلك في الغالب من خلال صناديق الثروة السيادية)، واستخدمت العائدات منها لدعم الإنفاق في الميزانية غير النفطية .

➤ استخدام حكومات دول مجلس التعاون الخليجي إيرادات النفط والغاز لتغذية مشاريع التنمية الصناعية، وبرامج عامة واسعة النطاق في مجالات البنية التحتية والاستثمار، من بينها التعليم، بهدف تحسين البيئة العامة لنشاط الاستثمار الخاص وتحسين عائداته، والنهوض بفرص العمل خارج القطاع الحكومي.

وقد ساعدت البرامج التي تم تنفيذها بالفعل على توسيع الطاقة الإنتاجية خارج القطاع النفطي المباشر (و مثال ذلك في صناعة البتروكيماويات والألومنيوم والسياحة والتجارة)، وشجعت عند تنفيذها على زيادة النمو بقوة في قطاعات البناء في دول المجلس⁸ وكمثال على ذلك تجربة الإمارات العربية المتحدة: حيث حرصت الإمارات العربية المتحدة على التطوير المستمر لاقتصادها، باعتمادها على إعطاء الأولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم وعلى التنوع الاقتصادي، وقد ساهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90% في الناتج المحلي سنة 1971 إلى حوالي 30% سنة 2012⁹. بالإضافة إلى الاستقرار، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة، وسعر صرف مربوط بالدولار، تتميز الإمارات بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات عبء ضريبي منخفض جدا كما أنها استثمرت، في إطار تنوع الاقتصاد المحلي، في إنشاء أصول جديدة، وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية بهدف التوفر على قطب جهوي للخدمات اللوجستية والخدمات المالية والنقل والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية كما عملت على إنشاء منطقة تجارة حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي).

الفرع الثاني: تجربة النرويج

تعتبر النرويج إحدى أكثر الدول الأوروبية استقرارا من الناحية السياسية والمالية كما تتمتع بأعلى مستويات المعيشة في العالم، وأصبح النفط لا يشكل سوى 26% من إيرادات تلك الدولة حيث قامت باستثمار العائدات النفطية بشكل مستقل عن الاستهلاك المحلي لتفادي الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تذبذبات الأسعار وما جنمها نقمة الموارد، وذلك من خلال إنشاء صندوق التقاعد النرويجي الذي توجه إليه الإيرادات النفطية.

و عند دراسة نموذج النرويج نجد أنها فصلت بين ريع النفط وميزانية الدولة وأوجدت النرويج مؤسسات مستقلة ومحكمة للسيطرة على إيرادات النفط. ورغم الهزات التضخمية التي عانت منها النرويج بعد سنة 1975، فإن سياستها التدريجية في التوسع بالإنتاج والتصدير من جهة والفصل بين موازنة الدولة والريع النفطي و قوة المؤسسات الراسخة في التجربة الديمقراطية من جهة أخرى، مما جنب النرويج مآسي الدولة الريعية. ففي سنة 1990 تم تأسيس صندوق النفط بموجب قانون خاص. و يدار وفق المبادئ الآتية:¹⁰

- يشمل دخل الصندوق كل عائدات النفط والريح المترتب عن الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
- في أية سنة ما، لا يسمح للحكومة سحب أي أموال من الصندوق تزيد عن النقص في موازنة الدولة غير النفطية.

- و كقاعدة عامة اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد فيجب أن لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد عن 4% من الربح السنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق. وقد التزمت الحكومة به، أما المتبقي من تلك الثروة فإنها تعد ملكا للأجيال القادمة.¹¹

وفي مجال السياسة المالية فان الحكومة تعتمد سياسة ذات اتجاهين، الأول هو تحديد الإنفاق الحكومي وضبط معدلات البطالة والاتجاه الثاني هو الحد من التضخم، فقد اقترحت الحكومة في جانفي 2009 تعديلات على الميزانية المالية لسنة 2009، و التي تأثرت بالأزمة المالية العالمية، مع اتخاذ تدابير لتعزيز النمو و العمالة وتخفيض العجز في الناتج المحلي الإجمالي والذي ارتفع إلى 3% بحسب تقديرات وزارة المالية وقد حصلت موافقة البرلمان على تلك التعديلات في شهر شباط من السنة نفسها.¹²

و كما جرى اعتماد تدابير مالية ونقدية لمواجهة تلك الأزمة، و لا بد من الإشارة إلى أن التوسع في استخدام عائدات النفط قد جعل من ميزانية سنة 2009 الأكبر منذ 30 سنة و ذلك من أجل التصدي لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في انخفاض معدلات النمو من 6% سنة 2008 إلى 0,8% سنة 2009. كما أن نسبة العجز في ميزانية السنة المالية كانت بحدود 118 مليار كرونة أما صافي التدفقات النقدية من النفط فقد بلغ نحو 261 مليار كرونة، وترتكز السياسة النقدية على قانون 29 مارس 2001 الذي ينص على وجود نظام مرن لاستهداف التضخم.¹³

أما السياسة النقدية على المدى الطويل فإنها تركز على الموازنة بين الحاجة إلى معدلات تضخم منخفضة ومستقرة من اجل الحفاظ على النمو الاقتصادي والسيطرة على معدلات التضخم وعدم السماح بانفلاته لما له من تأثير على مستقبل الإنتاج والعمالة.

وكما كان هناك تعليمات أخرى وضعتها وزارة المالية للعمل في الصندوق منها تحقيق اعلي ربح ممكن مع اقل مجازفة وعلى الصندوق تحاشي المشاريع التي تسيء إلى حقوق الإنسان و إلى البيئة و الصندوق المخول لإستثمار أمواله خارج النرويج وذلك لعدة اعتبارات منها:¹⁴

- الفصل بين صندوق النفط والموازنة العامة لتجنب التداخل الذي قد يحصل بينهما من حيث الأهداف والوظائف.

- تجنب التأثيرات السلبية للثروة النفطية على الاقتصاد النرويجي المتمثلة أساسا في: ارتفاع أسعار صعر صرف العملة المحلية، انخفاض تنافسية القطاعات الإنتاجية داخل وخارج الوطن، توجه الموارد المالية نحو القطاع النفطي.

- تحقيق أكبر عائد ممكن بالنظر لتنوع المحفظة المالية التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها وتجنب انخفاض قيمة أصول الصندوق في حالة الاحتفاظ بها في شكل سيولة نقدية.

- الاستثمار في الأصول المالية يمكن الحكومة من الحصول على السيولة النقدية في أقل مدة زمنية ممكنة بالنظر لسرعة تحول هذه الأصول إلى سيولة نقدية.

الفرع الثالث: التجربة الماليزية

إن اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات أدى إلى ارتفاع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنة 1970 وسنة 1993، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة نفسها. ويرى البعض أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثلوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ طلع الثمانينيات وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية. كما تم التركيز على مفهوم ماليزيا كشراكة كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص. كما هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها¹⁵:

- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:

- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

- أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه.

- الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجناب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

- أيضاً امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي الواحد والعشرين من خلال التخطيط لماليزيا 2020 والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية – الوسيطة – الرأس مالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.

المبحث الثاني: دراسة حول محددات التنمية في القطاع النفطي في الجزائريين التحديات والأفاق.

يعتبر النفط العصب الناضب لقيام عماية التنمية الاقتصادية في الجزائر، إلا أن عملية التنمية بواسطة القطاع النفطي في الجزائر تواجهه مجموعة من التحديات وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث من خلال تسليط الضوء على كل من النفط والتنمية في الجزائر، وكذا إلى تحديات التنمية بواسطة النفط في الجزائر.

المطلب الأول: النفط والتنمية في الجزائر

في مجال التنمية الاقتصادية كان الاهتمام بالنفط منصبا على سياسة التصنيع وتمثل في إقامة صناعة ثقيلة كقاعدة ضرورية للتطور، ولقد حظى النفط بأهمية خاصة، حيث استأثر بأكثر من ثلث الاستثمارات الصناعية، وعملت الجزائر على تطويره ليكون أداة للتصنيع ومحركا للتنمية، وعاملا لتحقيق التقدم والرخاء.

فمكانة النفط وتأثيره في الاقتصاد الجزائري له أثر كبير بالنسبة لجميع القطاعات الاقتصادية وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال مساهمة القطاع النفطي في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى:

الفرع الأول: القطاع النفطي

باعتباره العصب النابض في الاقتصاد الجزائري وذلك عن طريق ما يدره هذا القطاع من أموال كبيرة سعت الحكومة الجزائرية إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع، وهذا عن طريق ضخ جزء كبير من العوائد المالية الجزائرية في هذا القطاع من أجل تحسين أدائه الاقتصادي أكثر فأكثر من خلال مساهمته في النمو الاقتصادي الوطني، بحيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الخام نسبة 45,3 % لسنة 2008¹⁶ وهي أعظم نسبة حققها القطاع خلال هذه الفترة وهذا بسبب ارتفاع

أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه السنة نتيجة الأزمة المالية العالمية التي كانت وراء هذه الثورة السعرية التي عاشتها الأسواق النفطية العالمية.

الفرع الثاني: قطاع الفلاحة

تتمثل أهمية العائدات النفطية في القطاع الفلاحي من خلال التطور الذي حصل في هذا القطاع، بحيث كان نصيب القطاع الفلاحي حاضرا في كل برامج الإنعاش الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر منذ سنة 2001 و إلى غاية 2014، فلقد قدر المبلغ المخصص لهذا القطاع ما قيمته 1337,5 مليار دينار جزائري خلال هذه الفترة وهذا في شكل إعانات وقروض تم منحها للفلاحين من أجل محاولة إخراج هذا القطاع من حالة التخلف التي كان يعيشها، وبهذا نلاحظ أن للعوائد النفطية أهمية كبيرة في القطاع الفلاحي، إلا أن تأثير هذا القطاع¹⁷ في معدل النمو الاقتصادي يعد ضعيفا إذا ما قورن بكل من قطاعي النفط حيث لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة من 2000-2012 سوى 8,59 %، و هذا لارتباطه القوي بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة .

الفرع الثالث: قطاع الصناعة

يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الاقتصادية الحساسة لأي دولة كانت، هذا ما دفع الحكومة الجزائرية إلى رصد مبالغ معتبرة من أجل إنعاش هذا القطاع، إذ بلغ المبلغ المخصص لهذا القطاع خلال الفترة الممتدة من 2005-2012 ما قيمته 2018 مليار دينار جزائري، إلا أن نسبة نموه تبقى متدنية مقارنة مع باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يبين عدم تجاوب القطاع مع السياسة التي رصدت من أجله، إلا أنه ومع سنة 2012¹⁸ نجد أن الصناعة المعملية قد حققت انتعاشا جيدا من شأنه أن يساعد في الشروع في سيرورة إعادة تصنيع إن عممت على جميع فروع هذه الصناعة.

الفرع الرابع: قطاع الخدمات

تظهر أهمية العوائد النفطية في هذا القطاع من خلال الأموال التي استفاد منها هذا القطاع، والتي كان لها الفضل بالنهوض بهذا القطاع بعد الركود الكبير الذي شهده خلال فترة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال فترات سابقة، هذا ما بوأه أن يحتل المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الخام وذلك بنسبة متوسطة قدرت بـ 19,57 % خلال الفترة 2000-2012¹⁹، بحيث كان لتوظيف هذه الأموال أثرا إيجابيا على أداء هذا القطاع باعتبار أن الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي، وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها، وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال هذه الفترة.

الفرع الخامس: قطاع البناء والأشغال العمومية

وكغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، فقد استفاد قطاع البناء والأشغال العمومية هو أيضا من حصة معتبرة من الأموال العمومية، التي كان مصدرها العوائد النفطية التي حصدها الجزائر ابتداء من دخول الألفية الجديدة، وهذا عن طريق مساهمته المباشرة في العمليات والبرامج المدرجة في برنامج النمو، بحيث رصدت الحكومة الجزائرية لهذا القطاع حوالي 1377,5 مليار دينار جزائري²⁰، والتي كان لها الفضل في رفع معدلات نمو هذا القطاع، إلا أن تأثير القطاع في معدل النمو يبقى ضعيفا وهذا نتيجة قلة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: تحديات التنمية بواسطة النفط في الجزائر

تواجه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر مجموعة من التحديات وخاصة لاعتمادها على قطاع وحيد ألا وهو القطاع النفطي، بحيث يمكن حصر تحديات التنمية بواسطة القطاع النفطي في الجزائر فيما يلي:²¹

الفرع الأول: إدارة إيرادات النفط من منظور طويل الأجل

حتى يكون هناك استمرار في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر وجب عليها إدارة إيرادات النفط من منظور طويل الأجل، وهذا من أجل تخفيض تعرض الجزائر لتقلبات أسعار النفط حيث تواصلت تطورات قطاع النفط تحديد آفاق النمو في المستقبل، وهنا يجب على الحكومة أن تتبع سياسات تمكن من التقليل من أثر تغيرات الإيرادات النفطية على بقية القطاعات الاقتصادية، حيث أنه مازال إعداد الميزانية العامة خاضعا لبرميل النفط.

الفرع الثاني: تنوع الصادرات

يرى الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن تحقيق التنمية في الدول النفطية يتطلب توجيه الموارد النفطية لتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي ظل وجود إمكانيات كبيرة في المجالات الغير نفطية كالسباحة والزراعة، وفي ظل وجود موارد بشرية هائلة ووفرة الموارد المالية فان للجزائر إمكانيات جيدة لتحقيق النمو السريع في القطاع غير النفطي، وفي هذا الإطار فإن تنمية القطاع الخاص الناشئ بشكل يجعله أكثر فعالية تشكل ضرورة بالغة لتحقيق استدامه النمو وخلق فرص عمل جديدة، والحد من الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على الصادرات النفطية، ويمكن حصر أهم العقبات الرئيسية التي تعترض القطاع الخاص فيما يلي:

- السيطرة الكبيرة للقطاع العام على النشاط الاقتصادي.
- صعوبة الحصول على العقارات في المناطق الصناعية.
- صعوبة الحصول على التمويل اللازم للإستثمارات.

- الحواجز الإدارية وصعوبة الحصول على المعلومات.
- عدم كفاية منشآت البنية الأساسية.
- نقص اللوائح التنظيمية وعدم وجود إطار قانوني محفز.

الفرع الثالث: تأثير معدل النمو الاقتصادي بالإيرادات النفطية

يعتبر معدل النمو هو المقياس الأساسي لمعرفة مستوى التنمية لأي بلد كان، بحيث يعتمد النمو هو الآخر على الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو.

والجزائر كغيرها من البلدان فهي الأخرى تعتمد على معدل النمو من أجل قياس مستوى تنميتها الاقتصادية، ولكن الشيء الملاحظ في الجزائر أن معدل نموها يتأثر بتقلبات أسعار النفط، وهذا نتيجة لاعتمادها على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة، وهذا منذ أن كانت تعتمد على التخطيط المركزي في صياغة برامجها التنموية وإلى غاية مرحلة مخططات التنمية، وهذا من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستمر، إلا أن الواقع يقول عكس ذلك وهذا ما أثبتته كل من الأزمة النفطية لسنة 1986 وكذا الأزمة النفطية الأخيرة سنة 2014، ففي حالة ارتفاع أسعار النفط وتسجيل فوائض مالية نفطية يكون هناك ارتفاع في مستوى معدل النمو ومنه زيادة في وتيرة التنمية والعكس صحيح في الحالة المعاكسة، وهو ما سوف نوضحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو %	26,6	3,5	6,6	16	16,3	22,4	11,9	10	18,4
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	-	-
معدل النمو %	-9,5	20,3	21,7	11,1	2,7	3,6	-3,8		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2003-2006-2010-2015

متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.bank-of-algeria.dz> ، تاريخ الاطلاع: 2017/10/20.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تحسن في معدلات النمو الاقتصادي، لكن إذا حسبنا معدل النمو خارج المحروقات نجده جد ضئيل وهذا راجع إلى العجز الذي تسجله باقي القطاعات كالصناعة والفلاحةإخ، مما يدل على أن التحسن في النمو يرجع أساسا إلى مداخيل القطاع النفطي، لأن ما هو ملاحظ أن معدلات النمو سجلت أقصى مستوياتها في السنوات التي سجلت فيها أسعار النفط أعلى قيمة لها في السوق النفطية هذا ما دفع بنائب رئيس البنك الدولي في نهاية شهر مارس من سنة 2001 الإقرار بأن الاقتصاد الجزائري يحمل مؤشرات إيجابية²² هامة يمكنه من تحقيق تنمية اقتصادية كبيرة وهذا نتيجة لزيادة التدفقات المالية الضخمة التي عرفتها الجزائر منذ

سنة 2000 وهذا بسبب الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط ابتداء من هذه السنة بالرغم من التراجع الذي شهدته سنتي 2001 و2002 إلا أن هذا التراجع لم يكن له تأثيرا كبيرا. إلا أنه وابتداء من سنة 2013 وهي السنة التي سجلت فيها أسعار النفط أدنى مستوياتها نلاحظ أن هناك انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي 2,7% بعدما كان سنة 2012 ما قيمته 11,1%. ليسجل معدلا سالبا سنة 2015 بلغ -3,8%، ولقد كان نتيجة هذا الانهيار الكبير الذي عرفته أسعار النفط ومنه معدلات النمو توقف في وتيرة التنمية الاقتصادية بالنسبة للجزائر وكذا ظهور بعض المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر حاليا.

ومن أجل اجتياز هذه العقبات والمواصلة في مسيرة التنمية الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2000 عن طريق مخططات التنمية لابد لها أن تقوم بمايلي:²³

- تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل القطاع الفلاحي.
- ضرورة تجنب تبذير الموارد العمومية في الإدارات، وكذلك في المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال عصنة التسيير وتحديث إجراءات تسيير رأسمال المادي والبشري.

المطلب الثالث: محدودية التنمية بواسطة القطاع النفطي في الجزائر

بالرغم من أن الإيرادات النفطية الكبيرة التي أدتها الجزائر خلال العشرية الماضية نتيجة الارتفاع الغير مسبوق الذي شهدته الأسعار النفط خلال الفترة 2000-2014 إلا أنها لم تستطيع تحقيق تنمية اقتصادية كبيرة في قطاعاتها الاقتصادية وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب نوجزها فيمايلي:²⁴

● التسديد المسبق للمديونية: وهذا انطلاقا من كون المديونية مثلت في التسعينات من القرن العشرين عبئا كبيرا على الاقتصاد الجزائري، فلقد كادت أن تمتص خدمات المديونية مجمل عوائد الصادرات. لقد قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى الديون التي بلغت آجال استحقاقها. إذ كان مخزون المديونية الخارجية في نهاية 2003 في حدود 893,14 مليار دولار منها 12,2 مليار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس ولندن .

واستطاعت السلطات العمومية ما بين 2004-2005 تسديد بشكل مسبق 3.3 مليار دولار. وهذا ما جعل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الخام تنتقل من 34% في نهاية 2003 إلى أقل من 4,5% في نهاية 2006 وانخفض معدل خدمة الدين إلى مستوى 4,16% من الصادرات لسنة 2006، وهذا راجع للدور الذي لعبه صندوق ضبط الموارد في تمويل تسديد الديون، ورغم أهمية هذا المسعى إلا أنه طرح أكثر من علامة استفهام بخصوص مدى قدرة

السلطات العمومية على توظيف ما لديها من أموال في الوقت الذي تعمل فيه جاهدة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الحد الذي كادت أن تجعل منها رهان التنمية الاقتصادية.

● الاستثمارات في القطاع النفطي: بما أن القطاع النفطي يعتبر القلب النابض للاقتصاد الجزائري، ومن أجل تطوير هذا القطاع بهدف زيادة تكثيف الإنتاج النفطي، قامت السلطات العمومية الجزائرية بضح رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الإنتاج، الصيانة لإحلال النفط المنتج والمحافظة على سلامة الآبار، لعبت فيها العوائد النفطية الدور الفعال في تمويلها، بحيث بلغ الإنفاق الاستثماري في القطاع النفطي ما بين 1967 و1977 نصف ما كانت تستمده البلاد من هذا النفط نفسه. وهكذا تم توظيف 2,3 مليار دينار في إنتاج النفط من بين 5,1 مليار دينار مخططة للاستثمار الوطني كله ما بين 1967 و1969. أما في المخطط الرباعي 1970 - 1973 خصصت البلاد 9,0 مليار دينار للاستثمارات في النفط وحده من بين استثمار وطني بلغ 20,1 مليار دينار. وخصص المخطط 1974-1977 مبلغ 23,9 مليار دينار للاستثمار في النفط من بين 48,7 مليار استثمار وطني كلي، هذا ما يظهر لنا أن النسبة العظيمة التي تم تخصيصها للقطاع النفطي 50% تظهر أن القطاع النفطي يزيد في إنتاجه قصد تمويله الذاتي أكثر مما هو يهدف إلى تمويل موارد لتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى²⁵.

أما الفترة الممتدة بين 1985-1989 فقد شهدت انخفاض في حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، بحيث بلغت قيمتها فقط 39,8 مليار دينار أي بنسبة 7,2% من مجموع الاستثمارات خلال هذه المدة²⁶، وهذا بسبب الانهيار الكبير الذي أصاب أسعار النفط خلال هذه الفترة، وما خلفته من آثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري، لترتفع بعد ذلك بشكل مفاجئ نتيجة البحبوحة المالية التي عرفت الجزائر ابتداء من سنة 2000 نتيجة للتدفقات الكبيرة للعوائد النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في هذه السنة وكذا السنوات اللاحقة، هذا ما أدى بالقطاع النفطي إلى أن يعرف تطورا أكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، هذا بالإضافة إلى دخول سونطراك في مشاريع الشراكة مع الشركات الأجنبية خاصة بعد تعديل قانون المحروقات سنة 2005 وفتح الأبواب على مصراعها للاستثمار الأجنبي في هذا القطاع الحساس.

وفي إطار سعي الجزائر لتطوير قدراتها أعلنت عن بناء مصفاة تكرير متطورة للتصدير بطاقة إنتاج تبلغ 300 ألف برميل كجزء من خطة لمضاعفة الطاقة التكريرية الحالية والبالغة 450 ألف برميل²⁷، بالإضافة إلى مجموعة مشاريع ضخمة ومتنوعة، من شأنها المساهمة في زيادة تطوير هذا القطاع نحو الأفضل أهمها: مشروع عين صالح للغاز الصالح، مشروع الغاز المتكامل قاسي الطويل، مشروع ميدغاز وهو مشروع لإنشاء أنبوب غاز بحري يربط بين الجزائر وأوروبا عبر إسبانيا، مشروع غالسي وهو مشروع لإنشاء أنبوب غاز يربط بين الجزائر وإيطاليا عبر سردينيا، مشروع إنجاز مصفاة تيارت بطاقة إنتاجية تبلغ 1,5 مليون طن سنويا²⁸.

وتهدف الحكومة من انتهاج سياسة تطوير هذا القطاع إلى رفع الاحتياطات من المحروقات وتحسين شروط وظروف استغلالها بإنعاش وتكثيف جهود البحث والاستكشاف، بالإضافة إلى تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة، وتحسين معدلات الاسترجاع في المكامن المستغلة²⁹. ومنه نستنتج أن الإنفاق على هذا القطاع ساهم في تطور حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبك وتعزيز قدراتها التصديرية.

- أن مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية الذي جعل الجزائر في المرتبة الخامسة عشر دوليا من حيث الاحتياطات يتم توظيفها بمعدلات فائدة منخفضة في سندات الخزنة الأمريكية. وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري في خدمة الاقتصاديات الأخرى في الوقت الذي يشكو فيه من التمويل.
- كثرة الإلغاءات و إعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات (فلاحين، شباب) وعلى المؤسسات غير الناجعة. هذا الوضع هو الذي أثر على المديونية العمومية الداخلية إذ أن مصدرا مهما لنموها يكمن في إعادة شراء بعض الديون لتحميلها الخزينة العمومية بدلا من أصحابها.
- منح القروض من دون فوائد للإطارات القادرة على الاقتراض لتمويل الحصول على السكنات والسيارات.
- عدم اختيار أسواق الاستيراد بشكل متناسب مع العملة التي يتم بها تسعير النفط، ذلك أن النفط يسعر بالدولار. يتم الاستيراد أساسا من الأسواق الأوروبية التي تتعامل باليورو. والمشكلة هي أن اليورو ما فتئت قيمته تتعزز أمام الدولار حتى تجاوزت مستوى 1,5 دولار لليورو الواحد في الوقت الذي كان يقدر لليورو أن يكون مكافئا للدولار من حيث القيمة عند إطلاقه .

صحيح أن خيار تحديد عملة تسعير النفط ليس في يد الجزائر وإنما يعود إلى دول الأوبك ولكن الخيار الذي يمكنها التحكم فيه هو تحديد أسواق الاستيراد بما يتلاءم مع طبيعة مخزونها من العملات الأجنبية.

- إسقاط الفواتير والضرائب عن بعض المناطق التي دخلت في حملات من الاحتجاج كمؤشر على أن الحكومة تكافئ مخالفتي القانون في الوقت الذي يعاقب فيه الملتزمون به.

المطلب الرابع: الآفاق المستقبلية للتنمية بواسطة القطاع النفطي في الجزائر

من أجل التفوق على التحديات التي تواجهها التنمية بواسطة القطاع النفطي في الجزائر لابد عليها القيام بمايلي:

- محاولة الجزائر التنوع في اقتصادي، وخلق مصادر تمويل أخرى خارج المحروقات
- استبدال ثروة النفط بثروة مادية (مستشفيات، جسور، مدارس، تعليم، مطارات...)
- بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية متطورة تضاهي البنية التحتية المتوفرة في كثير من دول العالم

- جذب الاستثمارات في القطاع المالي و تمويل القطاع الخاص

- محاربة غسل الأموال و الرقابة الفعالة على البنوك و تسيير السيولة المصرفية تسييرا امثلا

- تشجيع الإبداع والابتكار

- تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ومحاربة البيروقراطية والفساد المالي و الإداري

- التركيز على صناعات معينة للتصدير

- النهوض بالقطاع السياحي وتدعيمه

- ضمان التنسيق و الترابط بين السياسات الاقتصادية والصناعية

خاتمة:

إن اعتماد الجزائر في تسيير عجلة تنميتها بواسطة القطاع النفطي جعلها رهينة التغيرات التي تطرأ على هذا القطاع، باعتبار هذا القطاع تحكمه متغيرات خارجية مثل التقلبات التي تعيشها أسعار النفط، وكذا التذبذبات التي تعيشها أسعار النفط من الحين لآخر، هذا ما جهل مسار التنمية في الجزائر مرهون بهذا القطاع، فازدهار القطاع النفطي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وإدارته لفوائض

نفطية يؤدي بطبيعة الحال وكما رأينا سابقا زيادة في معدلات التنمية وتطورها والعكس في حالة تراجع مردود هذا القطاع.

وعليه ومن خلال هذه الدراسة المتعلقة بدراسة محددات التنمية في القطاع النفطي في الجزائر تبين لنا مايلي:

- اعتماد الجزائر في تسيير عجلة تنميتها على الإيرادات المالية التي يدرها القطاع النفطي.
 - وجود صعوبات كبيرة للجزائر في كيفية إدارتها لعوائدها النفطية على المدى الطويل مما تسبب في عرقلة عملياتها التنموية.
 - عدم تنوع الصادرات النفطية مما أثر سلبا على عجلة التنمية في الجزائر.
 - محدودية التنمية بواسطة القطاع النفطي بسبب سوء تسيير إيرادات الموارد النفطية.
 - التنمية في الجزائر رهينة القطاع النفطي.
 - الجزائر غير قادرة على تسيير عجلة تنميتها دون الاعتماد على ما يدره القطاع النفطي.
 - الأوضاع المزرية التي يعيشها القطاع النفطي حاليا، أدت إلى التأثير على مسار التنمية في الجزائر .
- ولهذا يجب على الجزائر أن تحاول التخلي عن القطاع النفطي في تسيير عجلة تنميتها وأن تسعى إلى التنوع في اقتصادها من أجل تفادي مثل هذه المشاكل، وإيجاد مصادر تمويل غير خاضعة لمتغيرات خارجية من أجل المحافظة على تنمية اقتصادية مستمرة وناجحة.
- و من أجل التفوق على التحديات التي تواجهها التنمية بواسطة القطاع النفطي في الجزائر لابد عليها القيام بمايلي:

- محاولة الجزائر التنوع في اقتصادي، وخلق مصادر تمويل أخرى خارج المحروقات.
- استبدال ثروة النفط بثروة مادية (مستشفيات، جسور، مدارس، تعليم، مطارات ...) بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية متطورة تضاهي البنية التحتية المتوفرة في كثير من دول العالم.
- جذب الاستثمارات في القطاع المالي و تمويل القطاع الخاص.
- محاربة غسل الأموال والرقابة الفعالة على البنوك.
- تشجيع الإبداع والابتكار.
- تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ومحاربة البيروقراطية والفساد المالي و الإداري
- التركيز على صناعات معينة للتصدير.
- النهوض بالقطاع السياحي وتدعيمه.
- ضمان التنسيق و الترابط بين السياسات الاقتصادية والصناعية.

- ¹ - محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، مصر، 2008، ص: 82
- ² - أميرة بو الصيود، علي عباس عبد الجليل، التنمية: دراسة في المفهوم، المجالات والنظريات، الملتقى الوطني الثاني حول أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر - دراسة في السياسات البديلة -، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط،
يومي 11/10 أكتوبر 2017، الجزائر.
- ³ - فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008، ص: 68
- ⁴ - المرجع نفسه، ص: 69.
- ⁵ - كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر 2012-2013، ص: 24-29.
- ⁶ - هيفاء عبد الرحمان الغنبي، نشوى مصطفى محمد، أثر الاحتياط النفطي على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، تاريخ الاطلاع: 2017/10/16، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/haifaa.docx>.
- ⁷ - خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهار اسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول المجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص: 26.
- ⁸ - http://samba-access.com/GblDocs/GCC_Increasingly_Diversified_Economies_Arb.pdf
- ⁹ - المعهد العربي للتخطيط والاحصاء، برنامج تدريبي اسبوعي من 2015/11/22 الى غاية 2015/11/26.
- ¹⁰ - <http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2012/11/A.Al-Janabi-Rentier-state-edited-version-12-11-2012.pdf>.
- ¹¹ - أمنة محمد علي، مقومات نجاح النظام السياسي الترويحي، مجلة دراسات دولية، العدد 45، ص: 120، تاريخ الإطلاع: 2017/10/17، متاح على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&Id=60672>.
- ¹² - المرجع نفسه، ص 121.
- ¹³ - برحومة عبد الحميد، تجربة صندوق التقاعد الحكومي الترويحي، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، ص: 5.
- ¹⁴ - المرجع نفسه، ص: 5.
- ¹⁵ - عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، الشهر 5، السنة 3، العدد 451، 2002، ص 2
- ¹⁶ - التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012، ص 173.
- ¹⁷ - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص: 258.
- ¹⁸ - بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص: 10.
- ¹⁹ - من إعداد الطلبة بالاعتماد على إحصائيات مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي المستمدة من تقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات مختلفة.

- ²⁰ - من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعطيات التالية: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001. البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005-2009)، مجلس الأمة، أبريل 2005، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، سفارة الجزائر في تونس.
- ²¹ - باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية: حالة الطريق السيار شرق-غرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010، ص 42.
- ²² - كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005، 14-15.
- ²³ - مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 26، جوان 2010.
- ²⁴ - قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس بسطيف، يومي 08/07 أبريل 2008، الجزائر، ص 05.
- ²⁵ - أحمد هني، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، موفم للنشر، الجزائر، 1992، ص 76.
- ²⁶ - بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص 189.
- ²⁷ - قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص 05.
- ²⁸ - نسرين برجي ومبارك بوعشة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والثلاثون، 2012، ص- ص 70-71.
- ²⁹ - قدي عبد المجيد، المرجع السابق، ص- ص 05-06.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- أحمد هني، المديونية، سلسلة المعرفة الاقتصادية، موفم للنشر، الجزائر، 1992
- خالد بن راشد الخاطر، تحديات انهار اسعار النفط والتنوع الاقتصادي في دول المجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015
- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية، مطبعة البحيرة، مصر، 2008

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

- بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003
- باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية: حالة الطريق السيار شرق-غرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010
- فارس رشيد البياتي، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008

- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر 2012-2013

ثالثا: المجالات العلمية

- أمينة محمد علي، مقومات نجاح النظام السياسي النروييجي، مجلة دراسات دولية، العدد 45، ص 120، تاريخ الإطلاع: 2017/10/17، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
(<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60672>)
- عبد الحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، الشهر 5، السنة 3، العدد 451، 2002.
- كربالي بغداد، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2005.
- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012.
- نسرين برجي ومبارك بوعشة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والثلاثون، 2012
- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، العدد 26، جوان 2010.2

رابعا: المنتقيات العلمية

- أميرة بو الصيود، علي عباس عبد الجليل، التنمية: دراسة في المفهوم، المجالات والنظريات، الملتقى الوطني الثاني حول أثر انهيار أسعار المحروقات على التنمية في الجزائر – دراسة في السياسات البديلة -، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، يومي 10/11 أكتوبر 2017، الجزائر.
- برحومة عبد الحميد، تجربة صندوق التقاعد الحكومي النروييجي، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر
- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس بسطيف، يومي 07/08 أبريل 2008، الجزائر

خامسا: التقارير

- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2001.
- تقرير البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة (2005-2009)، مجلس الأمة، أبريل 2005،

- تقرير برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، سفارة الجزائر في تونس.
- تقرير المعهد العربي للتخطيط والاحصاء، برنامج تدريبي اسبوعي من 2015/11/22 الى غاية 2015/11/26.
- تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013

سادسا: المواقع الالكترونية

- هيفاء عبد الرحمان الغنيبي، نشوى مصطفى محمد، أثر الاحتياط النفطي على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، تاريخ الاطلاع: 2017/10/16، متاح على الموقع الإلكتروني التالي:
fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/haifaa.docx
- <http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2012/11/A.Al-Janabi-Rentier-stedited-version-12-11-2012.pdf>.
- http://samba-access.com/GbIDocs/GCC_Increasingly_Diversified_Economies_Arb.pdf